



بيان صحفي

جلسة طاولة مستديرة في (ماس) حول " التجارة الخارجية في قطاع غزة - أهمية- واقع – معوقات- مقترحات علاج"



عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) في مقره برام الله اليوم الأربعاء الموافق 2016/10/12 جلسة طاولة مستديرة بعنوان "التجارة الخارجية في قطاع غزة- أهمية- واقع – معوقات- مقترحات علاج" شارك فيها مدعوون من القطاعين العام والخاص والغرف التجارية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، أعد وقدم الورقة الخلفية لموضوع الجلسة كل من الدكتور وائل الداية والأستاذ محمد تنيرة أستاذ الاقتصاد في الجامعة الإسلامية في غزة. وقدمت المداخلات الرئيسية على الورقة من السيدة حنان طه مدير مركز التجارة الفلسطينية (بال تريد)، والدكتور ماهر الطباع مدير العلاقات العامة في غرفة تجارة وصناعة محافظة غزة، والدكتور خليل النمروطي أستاذ الاقتصاد في الجامعة الإسلامية في غزة.

أفتتح الجلسة السيد رجا الخالدي، منسق البحوث في "ماس"، مشيراً إلى معوقات التجارة في قطاع غزة والتي تعتبر أيضاً انعكاساً لمعوقات التجارة في كافة الأراضي الفلسطينية، مع ضرورة التركيز على ما يمكن عمله فلسطينياً من أجل تسهيل التجارة.

وبينت الورقة الخلفية أهمية التجارة في قطاع غزة والتي تشكل 15.9% من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة وهذه النسبة تمثل المرتبة الثانية بعد الخدمات للعام 2015، كما بينت أن مساهمة قطاع التجارة في التشغيل وصلت إلى 18.3% عام 2015، وأن العجز التجاري انخفض من 797 مليون دولار عام 2012 إلى 615 مليون دولار عام 2015،



والنسبة الأكبر من هذا العجز ناتج عن التجارة مع إسرائيل، إذ بلغت نسبة واردات قطاع غزة من إسرائيل 71%، بينما شكلت الصادرات إليها 81% من مجمل الصادرات، مع ملاحظة ارتفاع عدد الشاحنات الداخلة إلى القطاع ما بين عامي 2014-2015 من 51679 إلى 94675 شاحنة، وكذلك ارتفاع ملحوظ لعدد الشاحنات الصادرة من 228 إلى 1353 شاحنة. كما أظهرت الورقة الخلفية الممارسات الإسرائيلية المقيدة لحركة التجارة والأفراد وبخاصة الحصار الاقتصادي الذي طال أمده منذ عام 2000، ومنع دخول الكثير من السلع الضرورية لعملية الإعمار والأنشطة الصناعية الأخرى. وفيما يتعلق بالعوائق الداخلية ركزت الورقة الخلفية على ضعف البنية التحتية وانقطاع الكهرباء المتواصل، وضعف تنظيم الأسواق، والكثير من المعوقات التي تواجه الصناع والمزارعين والمتمثلة في نقص المواد والمياه والكهرباء، وبعض الإجراءات المتعلقة بالوكالات التجارية وارتفاع تكاليف الائتمان والتي تعتبر عائق آخر أمام تنشيط التجارة في قطاع غزة بالإضافة إلى الممارسات الإسرائيلية الممنهجة وبخاصة العوائق غير الجمركية. وللخروج من هذا الوضع اقترحت الورقة إنشاء مجلس وطني لدعم القطاع التجاري، والعمل على السماح بإدخال المواد اللازمة للصناعة والزراعة، إقامة مناطق تجارية وصناعية، وتعزيز دور البلديات ووزارة الاقتصاد في تنظيم الأسواق من خلال إنشاء أسواق مركزية للقطاع التجاري والابتعاد عن العشوائية في التسويق.

من ناحيته أكد النمروطي على الجهود المبذولة في بيع منتجات القطاع إلى الضفة موضحاً أن 88% من المنتجات المباعة هي سلع زراعية. وتطرق إلى التكاليف المرتفعة التي يتحملها المصدر والمنتج في قطاع غزة والتي تزيد عن 50% بالمقارنة مع تكلفة المصدر الإسرائيلي بسبب ارتفاع تكاليف الشحن والإجراءات الأمنية الإسرائيلية.

وأكد الطباع على المعوقات التي تواجه حركة البضائع والتي أهمها الانقسام الفلسطيني الذي أنتج ازدواجية في القوانين البالغ عددها 150 قانون بعد عام 2007، بالإضافة إلى الازدواج الضريبي الذي يعاني منه التجار. وأكد على أن الحل يكمن في إنهاء الانقسام والضغط على إسرائيل لإدخال كافة البضائع دون قيد أو شرط. وعلى صعيد الجهد الفلسطيني الداخلي، طالب بتفعيل دور السفارات والمحققين التجاريين وعمل تسهيلات بنكية وتعزيز الاستفادة من الاتفاقيات التجارية، وهذا كله يتطلب أساساً لإحداث تنمية في غزة بحسب رأيه.

من جهتها، ركزت طه على بعض المحاور العالقة والتي يجب الإسراع في حلها، وهي ملف المقاصة في غزة، العقبة أمام تحرك الأفراد مع الدول العربية مع التأكيد على أن إجراء عدم الممانعة يعتبر عائق كبير أمام حركة رجال الأعمال. كما أن المبادرات والجهود المبذولة تجاه قطاع غزة في المشاريع التنموية وتسهيل التجارة كبيرة جداً ولكنها مبعثرة ودون تنسيق، الأمر الذي يقلل من جدواها. وأوضحت طه أن هناك إمكانيات كبيرة أمام منتجات القطاع في سوق الضفة الغربية وذلك بدليل وجود العديد من التجارب الناجحة في بيع منتجاتها للضفة الغربية والتي لا زالت نشطة لغاية اليوم.

وبين ممثل وزارة الاقتصاد السيدة منال الدسوقي مدير عام التجارة الخارجية الجهود والحلول التي تقوم بها الوزارة وبشكل يومي لحل المشكلات اليومية مع الجانب الإسرائيلي، وأكدت على إصدار العديد من الرخص التجارية المتعلقة باستيراد المركبات والأسمنت، حيث يتم توزيع كوتا الاستيراد بين الضفة وغزة بنسبة 60% و 40% على التوالي، ومع بداية



عام 2013 تم إصدار رخص استيراد مركبات ل 54 مستورد من قطاع غزة. وأوضحت بأن الوزارة تعمل بكافة السبل الممكنة لمساعدة التجار لحين فك الحصار والعودة إلى الحياة التجارية الطبيعية.

في الحوار تطرق المشاركون إلى العديد من الحلول المقترحة، من بينها إنشاء صندوق لدعم صادرات غزة، وتفعيل مشاركة قطاع الأعمال في الورش وتبادل المعلومات مع الأسواق الأخرى، وتأهيل البنية التحتية لمعبر كرم أبو سالم، ضبط الجودة وتفعيل عمل دائرة المواصفات والمقاييس، وبذل جهود إضافية في إقناع المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لإدخال بضائع المنتجات الصناعية والزراعية.

في ختام اللقاء أقر المشاركون بأهمية التواصل بين الضفة والقطاع في المجالات التجارية، وأن تقوم الحكومة من ناحيتها ببذل جهد أكبر في تعزيز العلاقات التجارية وتسهيل دخول وخروج البضائع من القطاع وتنفيذ النافذة التصديرية الموحدة.

جدير بالذكر ان مشروع الطاولة المستديرة ينفذ في إطار برنامج التعاون بين المعهد ومؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية.

للاطلاع على الورقة الخلفية التي أعدت حول الموضوع الرجاء الضغط على [الرابط](#).